

تداعيات قرار شهيبي تتفاعل ووزارة الاقتصاد السورية تصفه بـ«المؤسف»

الجزائري: يلحق ضرراً كبيراً بالمصالح التجارية بين البلدين «الأحزاب»: لإعادة النظر بالقرار وتجنب العلاقات الثنائية أي توتر

لا تزال تداعيات قرار وزير الزراعة أكرم شهيبي منع إدخال شاحنات الخضار والفواكه من منشأ سوري إلى لبنان، تتفاعل.

وفي السياق، وصف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور همام الجزائري قرار وزارة الزراعة اللبنانية منع إدخال شاحنات الخضار والفواكه ذات المنشأ السوري إلى لبنان حتى شباط القادم بأنه «مفاجئ».

ومؤسف ويأتي في توقيت غير موفق ويسعى لإسحاق الضرر بالمحاصيل السورية والفعاليات التجارية اللبنانية.. وخلال اجتماع عقده أمس لدراسة القرار اللبناني وأثره على حركة الصادرات السورية لفت الوزير الجزائري إلى «أن القرارات المتعلقة بالتبادل التجاري الدولي ترتبط دوماً وتقليدياً بمهلة زمنية قبل التطبيق الفعلي لأي قرار لضمان حماية العلاقات التجارية بين البلدين وتجنب إشكاليات حقيقية ترتبط بعملية الاستيراد والتصدير وتسديد القيمة»، مشيراً إلى «وجود فعاليات تجارية لبنانية متضررة من قرار بلادها الذي صدر من دون أي مهلة مرققة به وكذلك الأمر بالنسبة للمزارعين والمصدرين السوريين فهناك من سدد قيمة بضائحه المشحونة».

وأكد الجزائري «أن الإجراء اللبناني يصيغته الحالية يربط أعباء مالية غير مبررة على الجانبين اللبناني والسوري ويلحق ضرراً كبيراً بالمصالح التجارية بين بلدين تجمعهما حدود طويلة»، مستغرباً ميزان القرار التي وردت عبر وسائل الإعلام اللبنانية وتحدثت عن حماية المزارع اللبناني، لافتاً إلى «أن سورية حريصة على مصالح المزارع اللبناني لكن ذلك يتم من خلال تنسيق الروزنامة الزراعية بين البلدين لتجنب تحقيق أي أضرار للمزارعين في البلدين».

وأعرب الجزائري عن استغرابه لاتخاذ هذا القرار وفي هذا التوقيت، مشيراً إلى أنه في بداية العام الجاري تم استقبال وفد من المزارعين اللبنانيين واتحاد المصدرين اللبناني الذين عرضوا إشكاليات تسويق مادة الموز اللبناني وتم رغم الظروف الصعب الذي تعيشه سورية إصدار توجيه بدعم ومساندة المزارعين اللبنانيين عبر إعطاء مزايا باستيراد فائض محصولهم للسوق السوري معفي من الرسوم الجمركية وتعليق الاستيراد من مصادر أخرى رغم اقتربها بالرسوم الجمركية وذلك من باب صدقته لاستقرار الإنتاج اللبناني كما السوري.

وختم وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بطمانة المزارعين والمصدرين السوريين بأنه تم في العام الماضي توقيع اتفاقيات واتحاد مع دول صدقته لاستقرار الإنتاج الوطني، خاصة الزراعي، لافتاً إلى



الجزائري

في خاتمة المهارات والخلافات السياسية بين البلدين».

وأوضح ترشيبي أن «القرار متخذ من 1 نيسان 2016 بناءً على طلب تجنح المزارعين وقف استيراد البضائع السورية التي يوجد عليها في لبنان». وقال: عندما نحتاج إلى منتجات غير متوفرة في لبنان، فسورية لها الأفضلية والأولوية بالاستيراد منها، أما أن نستورد منتجاتها لتكديسها فوق بضائنا الصعب انفاقها، فهذا أمر لا يجوز، خصوصاً أن المزارعين اللبنانيين يفتقدون إلى أبواب التصدير.

ولفت إلى أن «المزارعين السوريين يستطيعون التصدير عبر العبارات البحرية والطائرات وأوضح ترشيبي أن «القرار متخذ من 1 نيسان 2016 بناءً على طلب تجنح المزارعين وقف استيراد البضائع السورية التي يوجد عليها في لبنان». وقال: عندما نحتاج إلى منتجات غير متوفرة في لبنان، فسورية لها الأفضلية والأولوية بالاستيراد منها، أما أن نستورد منتجاتها لتكديسها فوق بضائنا الصعب انفاقها، فهذا أمر لا يجوز، خصوصاً أن المزارعين اللبنانيين يفتقدون إلى أبواب التصدير.

ولفت إلى أن «المزارعين السوريين يستطيعون التصدير عبر العبارات البحرية والطائرات وأوضح ترشيبي أن «القرار متخذ من 1 نيسان 2016 بناءً على طلب تجنح المزارعين وقف استيراد البضائع السورية التي يوجد عليها في لبنان». وقال: عندما نحتاج إلى منتجات غير متوفرة في لبنان، فسورية لها الأفضلية والأولوية بالاستيراد منها، أما أن نستورد منتجاتها لتكديسها فوق بضائنا الصعب انفاقها، فهذا أمر لا يجوز، خصوصاً أن المزارعين اللبنانيين يفتقدون إلى أبواب التصدير.

موافقة وزارة الزراعة اللبنانية قبل إدخال أي بضاعة سورية إلى لبنان، وبالتالي الوزارة هي التي تحدد نوعية المنتجات السورية التي تحتاج إليها السوق اللبنانية. لكن المزارع السوري نظراً إلى تدني قيمة الليرة السورية، يصدر منتجاته إلى لبنان حتى لو حصل نصف ثمنها».

واقترح ترشيبي عقد طاولة مستديرة يشارك فيها مندوبون من وزارتي زراعة البلدين، لوضع رزمة مشتركة بنوعية المنتجات التي يحتاج إليها البلدان وتحديد توقيت التصدير المتبادل، في إطار اتفاق «جنتمان».

وكشف أن قرار شهيبي سبق أن أقر في 1 نيسان الماضي ثم تمّ تعديله إلى 1 أيار 2016، ثم تمّ تحديد القرار إلى تاريخ 1 . 2017.

وتابع: «لا أنسا في عكار كمزارعين نعتبر أنفسنا مغبونين دائما بحيث كنا نتمنى لو أن قرار الوزير قد صدر منذ بداية هذا العام لحماية الإنتاج الكعاري بحيث أن البطاط المصرية قد أغرقت الأسواق اللبنانية في عز إنتاج المواسم الكعارية. ففكار اليوم غير مستفيدة من قرار الوزير. وإنما تنتمي في المواسم المقبلة أن تصدر القرارات بما يضمن أيضا حماية الإنتاج الزراعي في هذه المنطقة. وفي أسواقنا التي ظل الوضع الذي يمنع على المزارعين السوريين استيراد أي منتج من لبنان من دون إذن مسبق من وزارتي الزراعة والاقتصاد السوريين، وتابع: أما القرار الأخير الصادر عن الوزير شهيبي فيحدد لهم الحصول على

وذكر ترشيبي بالقرار السوري الذي يمنع على المزارعين السوريين استيراد أي منتج من لبنان من دون إذن مسبق من وزارتي الزراعة والاقتصاد السوريين، وتابع: أما القرار الأخير الصادر عن الوزير شهيبي فيحدد لهم الحصول على



ارتفاع في السيولة والودائع باليرة اللبنانية والعملة أواخر أيار

م 2: ازدادت الودائع الاضارية باليرة M2 - M1 بمبلغ 42 مليار ليرة خلال هذا الاسبوع، فسجل بالتالي نمو الكتلة النقدية باليرة M2، على مدار سنة، نسبة 8.46 في المئة. م 3: سجلت الودائع بالعملة الأجنبية م 2م 3م ارتفاعاً بمقدار 173 مليون دولار. بلغت نسبة نمو الكتلة النقدية م 3، على مدار سنة، 7.25 في المئة. م 4: سجلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع م 4 نمواً على مدار سنة بنسبة 7.03 في المئة. ازدادت محفظة سندات الخزينة المكتتبه من قبل القطاع غير المصرفي بمبلغ مليار ليرة خلال الاسبوع. سوق القطع: بقي سعر الدولار اميريكي مستقرا في سوق بيروت في نهاية الاسبوع على 1507.5 ليرة.

أظهرت إحصاءات الكتلة النقدية المجمعة في الفترة الممتدة من 20 ايار الفاتت الى 26 منه، ارتفاعا في السيولة الجاهزة باليرة (95 مليارا)، وفي الودائع الاضارية باليرة (42 مليارا)، وفي الودائع بالعملة الأجنبية (173 مليوناً)، كذلك زادت سندات الخزينة المكتتبه من القطاع غير المصرفي (مليار ليرة).

وأفادت مديرية الإحصاءات والأبحاث الاقتصادية في مصرف لبنان بأن الكتلة النقدية تطورت في الفترة

م 1: ارتفعت السيولة الجاهزة باليرة M1 بقيمة 95 مليار ليرة خلال الاسبوع الممتد من 20 إلى 24 أيار 2016، نتيجة توسع حجم الودائع تحت الطلب بمبلغ 198 مليار ليرة وانخفاض حجم النقد المتداول بمبلغ 103 مليارا.

وزير الصناعة الإيراني يتوقع حلا وشيكاً لخلاف ضمانات التصدير مع ألمانيا

تقدم قريباً ضمانات تصدير جديدة للشركات التي تخطط للعمل مع إيران. ويأمل قطاع الصناعة الألماني زيادة الصادرات إلى إيران بعد رفع العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها في كانون الثاني مقابل التزام طهران باتفاق يقيد برنامجها النووي.

من جهة أخرى، أفادت مصادر بأن كوريا الجنوبية، أكبر بلد مشتر للمكثفات في آسيا، ستزيد مشترياتها من الخام الخفيف جدا من إيران بما يزيد على 50% في حزيران وسط منافسة سريعة مع قطر.

وأضافت المصادر أن شحنات حزيران المتوقعة من المكثفات الإيرانية قد تصل إلى 6 ملايين برميل على الأقل أو 200 ألف برميل يوميا.

وبعد هذا، يجسب بيانات من شركة النفط الوطنية الكورية، مستوى قياسي مرتفعا يعادل 4 أمثال واردات كانون الثاني حينما تم رفع العقوبات المفروضة على طهران.

وأظهرت البيانات أن واردات المكثفات من قطر هبطت في نيسان إلى 5.32 مليون برميل متراجعة 19 في المئة عن كانون الثاني.

أعلنت صحيفة ألمانية أمس، نقلًا عن وزير الصناعة الإيراني أن إيران تتوقع قرب انتهاء خلاف مع ألمانيا بسبب ضمانات تصدير حكومية غير مسددة في خطوة ستزيل عقبة كبيرة في طريق إحياء العلاقات التجارية بينهما.

وألمانيا مدينة لإيران بحوالي 500 مليون يورو (570 مليون دولار) في إطار ما يطلق عليه أغلبية هيرميس وهو ترتيب حكومي ألماني بحمي الشركات الألمانية إذا عجز المدينون الأجانب عن السداد.

وقال محمد رضا نعمت زاده وزير الصناعة الإيراني في مقابلة مع صحيفة هاندلسبلات الألمانية إن هناك بعض المشكلات الصغيرة المتبقية التي تحتاج إلى حل.

وقال نعمت زاده «بعد لقاء وزير الاقتصاد الألماني زيجمار غابرييل يبدو أن المشكلات المتبقية ستحل سريعا».

وأضاف أنه يتوقع أن يتجه غابرييل، الذي اضطر لإلغاء زيارته لإيران في الشهر الماضي بسبب مرضه، لطهران في تشرين الأول «وحتى ذلك الوقت نأمل أن يكون قد تم حل جميع المشكلات الباقية».

وقال المتحدث باسم وزارة الاقتصاد الألمانية إن المحادثات مع إيران مستمرة لكن برلين متفائلة بأن الحكومة يمكنها أن

الصين والسعودية تبحثان فرص التعاون والاستثمار

نظراً لكون الطاقة هي المحور الأساسي للتبادل الاقتصادي بين دول طريق الحرير، ولما تعقله السعودية من أهمية اقتصادية عالمية في مجال الطاقة، فضلاً عن موقعها الجغرافي الذي يمر من خلاله طريق الحرير البحري، وإمكانية ربط مشاركة السعودية في هذا المشروع برويتها 2030.

فيما تناول الاجتماع أهمية منتدى الطاقة الدولي الذي يوجد مقره في الرياض، وتعزيز مكانته، وتعيين خبير صيني لتولي رئاسته، ابتداء من الشهر المقبل. وفي نهاية الاجتماع، اتفق الطرفان على استمرار المحادثات، وللقاءات المشتركة بين البلدين، وبحث فرص التعاون لجذب الاستثمارات الصناعية لكلا البلدين.

التقى وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية المهندس خالد الفالح، في الرياض أمس، السفير الصيني في السعودية لي هواشين.

وبحث الجانبان خلال اللقاء أوجه التعاون المشترك بين البلدين في مجالات الطاقة، والكهرباء، والطاقة المتجددة، وسبل تعزيزها وتطويرها.

كما تطرقا إلى اجتماع وزراء الطاقة لمجموعة دول العشرين، الذي يشارك فيه وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، وتستضيفه جمهورية الصين في 29 حزيران المقبل، وكذلك مبادرة الصين لمشروع طريق الحرير والحزام الاقتصادي، والمناطق التي يسعى إلى ربطها، والذي من شأنه توسيع مجالات التبادل الاقتصادي ما بين الصين والدول الأخرى.

وأكّد الحوار أهمية مشاركة السعودية في هذا المشروع،

تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي 13.3 في المئة بسبب العنف

وخلال ال10 سنوات الأخيرة، وصلت تكاليف آثار العنف على الاقتصاد العالمي إلى 137 تريليون دولار، وتشمل هذه التكاليف الأموال التي انقثت على عمليات عسكرية والتأمين الخاص وقوات حفظ السلام الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وبحسب التقرير، فإنّ دولاً قليلة للغاية في العالم هي التي تنعم بالسلام، من بينها تشيلي وبنوسوانا واليابان وسويسرا وفيتنام وأوروغواي وبنما.

انعكست أعمال العنف التي يشهدها العالم سلباً على جميع القطاعات حيث كشف تقرير نشره معهد الاقتصادات والسلام أن الأعمال العدائية خفضت الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 13.3 في المئة في عام 2015، وهو ما يعادل 1876 دولارا من كل فرد.

وقبل إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي 13.6 تريليون دولار، ما يعادل 11 ضعف حجم لاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم.

قرض أوروبي لتونس بقيمة 500 مليون يورو

ميسرة، سيساهم في مساعدتها على خفض ديونها الخارجية، في وقت تواجه تراجعاً في السياحة وتدقاً للاجئين.

وللحصول على القرض يتوجب على تونس توقيع مذكرة تفاهم مع المفوضية الأوروبية تلتزم بموجبها تنفيذ إصلاحات هيكلية، بما فيها تهئية مناخ استثماري أكثر ملاءمة وتحسين إدارة المالية العامة.

والتنفيذ هذه المساعدة المالية الأوروبية سوى للبلدان التي تحترم مبادئ سيادة القانون وحقوق الإنسان.

ويأتي القرض استكمالاً لبرنامج مساعدات قيمته 2.9 مليار دولار على مدى أربع سنوات خصصه صندوق النقد الدولي لتونس.

وافق البرلمان الأوروبي على منح تونس قرضاً بقيمة 500 مليون يورو لمساعدتها على ترسيخ العملية الديمقراطية وتدعيم اقتصادها، وذلك في مقابل إصلاحات هيكلية.

وقالت مقررة الجلسة داخل البرلمان الأوروبي مارييل دو سارنيز، أول من أمس أنّ انتقال تونس نحو الديمقراطية يبقى لافتاً جداً. ويتعين على أوروبا الوقوف إلى جانبه، وأطلب من اللجنة توفير القرض في أقرب وقت، قبل الصيف.

وأشارت إلى أنّ تونس استقبلت أكثر من 1.8 مليون لاجئ من ليبيا، أي ما يعادل نحو 20 في المئة من عدد سكانها، مؤكدة أنّ هذا القرض الذي منح لتونس بشروط

بعضها ببعض بتغذية التناقضات في ما بينها».

وأعلنت بعلبكي أنّ اللقاء يدعو «كل المستقلين في نقابات المعلمين والروابط ونقابات المهن الحرة والمثقفين والحراك المدني والقوى المستقلة أينما وجدت للانضمام إلى اللقاء التشاوري الشعبي النقابي» من أجل مجموعة من النقاط كالآتي: 1. إقرار قوانين للانتخابات البلدية والنيابية والنقابية تعتمد النسبية خارج القيد الطائفي لتمثيل أكثر ديمقراطية يسمح بوصول أصحاب القرار المستقل.

2. التحرك لإقرار سلسلة رتب ورواتب عادلة، وتصحيح الأجر والسلم المتحرك لها.

3. تعزيز التقديرات الاستشفائية للأمراض المستعصية، وتعديل قوانين الضمان الاجتماعي ليشمل فئات واسعة.

4. تعديل القوانين بما يسهل وصول المرأة إلى المراكز القيادية ووضع قانون موحد للأحوال الشخصية يمنح اللبنانية حق إعطاء الجنسية لعائلتها وتعديل قانون العنف الأسري بعدما شهدناه من تكرار جرائم العنف ضد النساء والأطفال.

5. وضع قانون عادل للإيجارات يصف المالك والمستاجر معا على قاعدة الإيجار التملكي.

6. محاربة الفساد والفسدين».

في 26 حزيران الجاري «لوضع الخطة الاستراتيجية للعمل من حيث الرؤيا والمضمون، وخطة التحرك تحضيرياً لمؤتمر نقابي عام يعقد خلال الصيف».



من المؤتمر الصحافي في مقر الاتحاد الوطني للنقابات

جمعا إلى لم ما تشتت، ولأنّ الناس تريد البديل يدعو للقيام بتغييرات عميم أو عن أجورهم العملية ودولة تتمتع عن دفع المليارات للضمان ليوزعها من في السلطة فيما بينهم محاصصة.

استمعوا إليهم على وسائل الإعلام المرئية يفضح بعضهم فسأ بعضهم الآخر، ويتأذنون لهم في صراع أبناء الحزب الواحد والبيت الواحد؛ حتى إن وزيراً لم يتورع عن المجاهرة بأن مخابرات دول عربية تسمي مرشحا للرئاسة وتسوقه إقليمياً، لكنّ زعيماً آخر يستشعر الخطر الداهم المتطل أصحاب القرار المستقل، وجري تخييب هذا المطلب، لصالح المكرمات الفتوية الزيدة، وضرب القطاعات

أصحاب القرار المستقل. وإننا نحذر من العودة لقانون الستين أو اعتماد الدوائر الصغرى؛ ونعلم أنّ قوى السلطة ستبذل كل ما في وسعها لمنع وضع مثل هذا القانون بعد أن طابت لها مصادرة قرار الناس وحماية لفسادها ولفسديها».

وتابعت: «كل يوم فضيحة فساد جديدة، ومفسدون لا يحاكمون لأنّ قوى السلطة تحميهم؛ من الاتجار بالبشر؛ أين المتهومون؟ إلى فساد المواد الغذائية من وضع منهم وراء القضيان؟ إلى فلتان الأسعار رغم تدني ثمن النفط، إلى الكهراء التي تغيب عن بيوتنا بالساعات وتدفع قاتورتها مرتين. الى النقابات التي ما زالت مكومة في الشوارع أو في مطامر غير صحية».

عقد اللقاء النقابي التشاوري مؤتمراً صحافياً في مقر الاتحاد الوطني للنقابات، تلت فيه بئية بعلبكي بياناً بداته بالتعليق على الانتخابات البلدية الأخيرة فقالت: «ها قد انتهت الانتخابات البلدية، وأسقطت نهائياً كل حجة لتأخير الانتخابات النيابية والتعديل لنواب الممددين لانفسهم، لكنها تكشف عن حقائق عديدة عابثتوها في مدعكم وبلداتكم وقراكم:

أولها هذا الاصططاف الشرس لقوى احزاب السلطة على اختلاف مشاربها مصادرة لقرار الناس؛ ضد من؟ ضد الناس؛ حماية لمن؟ لمفسديها ولمصلحتها.

ثانيها أنّ هذه القوى لم تتورع عن استخدام الرشوة ووسائل خطيرة تذكى نار الفتنة بكل تلاونها : فعدمت إلى شد العصب الطائفي والمذهبي والعشائري..

ثالثها، وهو الأهم، ظهور حالة استنخاض شعبي أدت كل الأمل بالتغيير. فالناس قد مارس تهورها للمرة الأولى منذ زمن محاسبة هؤلاء، وظهرت النتائج إما فوزا للمعارضين كسر المحال واحتمار التمثيل، أو خرقاً في دوائر ما كانت لتخترق من قبل، أو نسبا عالية للوائح التي وقفت بوجه قوى السلطة المتآثرة ضد الناس. فحقبة لكل من وقف بجابه المحال».

وأعتبرت أنّ «النظام الكفوري لا يسمح لحائزي هذه النسب بالوصول إلى المجالس البلدية».

وقالت: «إننا نظام المحال. وقد حان الوقت الآن للإصرار على وضع قوانين للانتخابات البلدية والنيابية والنقابية تعتمد النسبية لتمثيل أكثر ديمقراطية يسمح بوصول

تقلص عائدات الطاقة في الخليج والجزائر

ومع هذه الضغوط على موازنات الدول المذكورة يتوقع الصندوق أن يصبح 1.3 مليون شخص إضافي عاطلين عن العمل بحلول عام 2021.

وقال التقرير إن «جهداً جوهرياً إضافياً لخفض العجز مطلوب على المدى المتوسط للحفاظ على الاستدامة المالية، للدول المعنية التي تعتمد مآليتها العامة بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية».

ورأى صندوق النقد أنّ على دول الخليج اتخاذ إجراءات إضافية لحماية عملاتها الوطنية المرتبطة بسعر صرف الدولار. وحذّر من وجود «إشارات ناشئة عن ضغوطات على مستوى السيولة»، مستنداً على الحاجة إلى «إصلاحات هيكلية عميقة لتحسين التوقعات على المدى المتوسط وتسهيل التنوع (في مصادر الدخل) تمهيدا لتوفير وظائف للثروة العاملة المتنامية».